أنباء مصرية

السيسي: نستهدف التحول إلى مركز إقليمي لتوليد ونقل الطاقة لأوروبا

القاهرة ـ خديجة حمودة
ناهد إمام

دعا الرئيس عبدالفتاح السيسي الشركات الألمانية الى زيادة حجم استثماراتها في مصر وإنشاء منطقة صناعية ألمانية في بعض القطاعات الواعدة مثل مكونات السيارات والمستلزمات الطبية والسلع الهندسية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

جاء ذلك في كلمة السيسي أمام المنتدى الاقتصادي المصري ـ الألماني الذي عقد امس، مضيفا انه يجري حاليا العمل على إصدار استراتيجية قومية لصناعة السيارات، وأن مصر تفتح أبوابها أمام الشركات الألمانية المصنعة لمكونات السيارات للاستفادة من المزايا المختلفة لهذه الاستراتيجية.

وأكد أن رؤيتنا لتطوير الاقتصاد المصري تتضمن تحويل مصر لمركز اقليمي وعالمي لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة لأوروبا بشكل عام وألمانيا بشكل خاص لافتا الى الاكتشافات الكبيرة لحقول الغاز الطبيعي في البحر المتوسط وشمال الدلتا وبدء انتاج هذه الحقول واقتراب مصر من أن تصبح مصدرا للغاز الطبيعي بحلول عام 2020.

السيسي ووزيرة الاقتصاد والطاقة الألمانية بريجيتا تسيبريس خلال توقيع احدى الاتفاقيات

توقيع 3 اتفاقيات مع ألمانيا بـ 203,5 ملايين يورو

وأعرب عن تطلعه للاستفادة من خبرة الشركات الألمانية في مجال التدريب الفني للكوادر الصناعية المصرية.

كما أكد حرص مصر على مواجهة جميع التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجهها، وتلقي بظلالها على أداء الاقتصاد.

وقال:«نقدر في هذا الصدد المساندة التي نتلقاها من شركائنا التقليديين في أوروبا، وعلى رأسهم ألمانيا».

وأشاد بحرص الجانبين المصري والألماني على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وذلك من خلال عقد فعاليات اللجنة الاقتصادية المشتركة.

وأضاف أن العلاقات التجارية بين البلدين تشهد تطورا مهما، حيث تخطى حجم التبادل التجاري بين البلدين 2016 حاجز الـ 5,5 مليارات يورو، وارتفع كذلك حجم الصادرات المصرية الى ألمانيا خلال الفترة من يناير الى مارس 2017 بنسبة 31٪، لتسجل 329,5 مليون يورو مقابل 250,7 مليونا خلال نفس الفترة من العام الماضي.

هذا وقد استقبل السيسي في مقر إقامته بالعاصمة الألمانية برلين وزير التعاون الاقتصادي والتنمية الألماني جيرد مولر لبحث التطور الذي تشهده العلاقات المصرية الألمانية في مجالات التعاون الاقتصادي والتنمية، كما استقبل وزيرة الاقتصاد والطاقة الألمانية بريجيتا تسيبريس وتباحث حول مستوى التعاون المتميز بين البلدين، ثم التقى بعدد من رؤساء كبرى الشركات الألمانية

وعلى هامش الزيارة وقعت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي د.سحر نصر 3 اتفاقات مع وزير التنمية والتعاون الاقتصادي الألماني جيرد مولر بقيمة 203,5 ملايين يورو، في مجالات الطاقة المتجددة والتعليم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والري.

كما قام رئيس هيئة قناة السويس والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس مهاب مميش بعرض فيلم تسجيلي باللغة الألمانية به لقطات حية من محور قناة السويس، داعيا الألمان للاستثمار في المنطقة الصناعية بمحور قناة السويس.

30٪ زيادة في أسعار الوحدات السكنية بسبب تعويم الجنيه

«الأنباء» تستعرض متوسط سعر المتر بالقاهرة الجديدة

القاهرة ـ ناهد امام

موجة من الزيادات المتوالية والكبيرة تشهدها أسعار الوحدات السكنية خلال 2017 بلغت حوالي 30٪، حيث أكد خبراء في قطاع العقار والتشييد والبناء، أنه ورغم ارتفاع الأسعار فإن الطلب على الشراء ارتفع بشكل ملحوظ خاصة في القاهرة الجديدة وتحديدا بالتجمع الخامس.

فقال، رئيس المجلس التصديري للعقارات، م.هشام شكري إن زيادة أسعار الوحدات السكنية تراوحت بين 20٪ و30٪ بسبب تعويم الجنيه وما تبعه من زيادة في أسعار مواد البناء والمراحل اللاحقة للبناء من تشطيبات.

وأضاف أن أغلب مواد البناء ايضا شهدت قفزات جنونية وصلت لـ 100٪ لبعض الخامات، وهو ما انعكس على المطروح حديثا من وحدات سكنية مع اقبال كبير على الشراء لا سيما في القاهرة الجديدة وبصورة خاصة في التجمع الخامس.

من جانبه قال رئيس جمعية تنمية الثروة العقارية د.حسين جمعة، إن سعر المتر للوحدة السكنية في القاهرة الجديدة بالتجمع بلغ في المتوسط حوالي 10 آلاف جنيه فيما بلغ متوسط سعر المتر للقلل نحو 16,5 ألف جنيه حيث يصل مستوى الطلب فيها لحوالي 67٪.

أسعار المتر بالقاهرة الجديدة

وأوضح أن متوسط سعر المتر يختلف حسب احياء التجمع بالقاهرة الجديدة حيث بلغ متوسط سعر المتر للشقة في حي الشويفات نحو 10 آلاف جنيه و8300 جنيه لجنوب الأكاديمية و7850 جنيه لحي الأحياء، و7700 جنيه لشارع التسعين و7450 جنيه لحي النرجس و7400 جنيه لخلف ميراج سيتي و7100 جنيه لشرق الأكاديمية و7050 جنيها لحي اللوتس و7000 جنيه لغرب اربيلا و6900 جنيه لحي الياسمين و7000 جنيه لحي المستثمرين الجنوبية و6600 جنيه للمستثمرين الشمالية و6300 جنيه للتمر حنة و5850 جنيها لتقسيم الأندلس و5650 جنيها لحي البنفسج و5300 جنيه لحي القرنفل و4800 جنيه لحي القطامي و4750 جنيها لحي التجمع الثالث و4500 جنيه لحي أبو الهول.

وأشار إلى أن سعر المتر للقلل قد اختلف أيضا على حسب المنطقة والحي في التجمع الخامس، حيث بلغ سعر المتر الواحد في حي النرجس 16,350 جنيها، و15,500 جنيه بحي الشويفات و14950 جنيها لشارع التسعين و13,850 جنيها لحي الاحياء.

وبالنسبة لحي المستثمرين الشمالية فبلغ سعر المتر 13,800 جنيه و13,200 جنيه لجنوب الأكاديمية و13,100 جنيه لحي القطامية و12,300 جنيه لحي المستثمرين الجنوبية و12,150 جنيها لحي الياسمين و10 الف جنيه لحي البنفسج و8450 جنيها لحي القرنفل و7 آلاف جنيه لخلف ميراج سيتي و6500 جنيه لحي اللوتس و5900 جنيه لتقسيم الأندلس و4500 جنيه لحي التمر حنة.

مشروع «أي سيتي»

وحول أحدث المشاريع في التجمع الخامس، قال جمعة، ان مشروع «أى سيتي» هو الاحدث حيث انه أول المشروعات التي تطلقها وزارة الإسكان بشراكة مع القطاع الخاص بواقع 40٪ لوزارة الاسكان و60٪ لتحالف «ماونتن فيو – سيسبان» السعودي ـ المصري، وهو عبارة عن مشروع متكامل على مساحة 500 فدان، باستثمارات 3,6 مليارات دولار.

ويتضمن مخططه العام مجتمعا عمرانيا متكاملا به 18 ألف وحدة سكنية لتلبية متطلبات التنمية المستدامة في مصر وفق أحدث التصميمات والمعايير العالمية، ويستهدف المشروع توفير وحدات سكنية عصرية بأسعار منافسة حيث يعمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتوفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وأعلن عن طرح المرحلة الثالثة من «كمباوند آي سيتي ماونتن فيو» قريبا، حيث ستكون جميع الوحدات مطلة على أكبر سنترال بارك مساحته 70 فدانا. وقال إن متوسط أسعار المرحلة الثانية تتضمن تحديد مبلغ 1,150 مليون جنيه للشقة مساحة 116 مترا و12 مليون جنيه للقلل مساحة 600 متر.

هنا القاهرة

أعلن رئيس مجلس النواب د.علي عبدالعال رفضه الاعتراف بأي حكم قضائي يحول بين البرلمان وممارسة سلطاته. واكد تعليقا على صدور أحكام من القضاء الإداري بشان «تيران وصنافير» أمام اللجنة التشريعية التي واصلت عملها امس لمناقشة الاتفاقية وانه لن يعتد بأي أحكام قضائية صادرة، قائلا: «أي اعتداء من أي سلطة على المجلس هو والعدم سواء»، كما اكد رفضه توجيه أي اتهام الى القوات المسلحة، قائلا: «من حارب من أجل الأرض لن يفرط فيها إطلاقا».

□ □ □

وافقت لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب برئاسة د.حسين عيسى رئيس اللجنة امس على موازنة مجلس النواب للسنة المالية 2017/ 2018، خلال اجتماع مغلق حيث كشف وكيل اللجنة ياسر عمر لـ «الأنباء» أن موازنة البرلمان تقدر بنحو 1,1 مليار جنيه.

□ □ □

قرر المجلس الإعلام لتنظيم الإعلام ولأول مرة تطبيق نظام الغرامة المالية على تداول الألفاظ البذيئة في وسائل الإعلام المختلفة فوريا، حيث قرر تحصيل 200 ألف جنيه على كل قناة فضائية أو أرضية تستخدم أو تذيع ألفاظا بذيئة تدخل ضمن فاحش القول وتمثل سبا صريحا وخروجا عن الآداب العامة وتسب الأم والأب والدين، وسيتم تحصيل الغرامة عن كل مرة تذاع فيها هذه الألفاظ على الشاشة كما يتم تحصيل 100 ألف جنيه عن كل مرة تذاع في الإذاعات.

□ □ □

أصدر النائب العام المستشار نبيل صادق قرارا بإحالة أكبر قضية غسل أموال لعام 2017 في البنوك المصرية والعربية وعدد من البورصات من خلال مضاربات والمتهم فيها خبير اقتصادي مصري يحمل الجنسية الأميركية، إلى المحاكمة الجنائية العاجلة على خلفية اتهامه بارتكاب جريمة غسل الأموال بمبلغ يقدر بنحو 10 ملايين دولار أي ما يعادل 200 مليون جنيه.

□ □ □

نجحت قوة من ضباط الإدارة العامة لمباحث القاهرة في ضبط إرهابي من جماعة التكفير والهجرة أثناء تواجده بالمرج، بعد ورود معلومات من مباحث قسم شرطة الزاوية الحمراء بأن عاطلا سبق اتهامه في 6 قضايا وهارب من سجن الفيوم خلال أحداث يناير 2011 يتردد على منطقة سكنه بالمرج وبإعداد الأكمنة التي يتردد عليها الى ان تم ضبطه.

□ □ □

أعلن وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية د.مصطفى مدبولي، أنه سيتم تسليم 1999 قطعة أرض بالحي السادس في مدينة بدر، للفائزين بالقرعة العلنية للإسكان الاجتماعي، التي تم إجراؤها بتاريخ 26 و27/ 12/2016 ابتداء من يوم الأحد 9/ 7/ 2017 وحتى يوم الثلاثاء 31/ 10/ 2017.

□ □ □

أكدت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي أنه تم ضخ الدفعة الأولى بقيمة 125 مليون دولار، من التمويل المخصص من البنك الدولي بقيمة 500 مليون دولار، لبرنامج التنمية المحلية لمحافظات صعيد مصر، لرفع معدلات التنمية الاستثمارية والصناعية في محافظتي سوهاج وقنا.

إعداد: مجدي عبدالرحمن

دوليات

«الجمهورية إلى الأمام» وحلفاؤه يطيحون باليمين واليسار واليمين المتطرف

الفرنسيون ينحازون للتجديد السياسي في البرلمان وحزب ماكرون في المقدمة

باريس ـ وكالات: بات حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على وشك الفوز بغالبية ساحقة في الجمعية الوطنية بعدما أسقط الحزبين التقليديين الأكبرين واليمين المتطرف في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت امس الأول وشهدت نسبة قياسية من الامتناع عن التصويت.

وأظهرت النتائج الرسمية النهائية للجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي اعلنتها وزارة الداخلية الفرنسية، تصدر حركة الرئيس «الجمهورية الى الأمام» وحلفائه النتائج بحصولهم على 32,32٪ من الأصوات يليهم اليمين بـ 21,56٪.

وبذلك تقدم اليمين بفارق كبير على حزب «الجبهة الوطنية» اليميني المتطرف الذي نال 13، 20٪ من الأصوات، أما حزب «فرنسا الأبية» اليساري الراديكالي بزعامة جون ـ لوك ميلنشون والحزب الشيوعي فقد حصلا معا على 13,74٪ من الأصوات.

والخاسر الأكبر في الانتخابات هو الحزب الاشتراكي وحلفاؤه الذين نالوا 9,51٪ من الأصوات، في هزيمة تاريخية بالمقارنة مع الانتخابات السابقة في 2012 والتي منحت الحزب يومها الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية.

أما المدافعون عن البيئة فحصلوا على 4,30٪ من الأصوات، فيما بلغت نسبة الامتناع عن التصويت 51,29٪ وهو مستوى قياسي.

وبحسب توقعات معاهد استطلاعات الرأي، فإن حزب «الجمهورية إلى الأمام»، سيحصل بعد الدورة الثانية من الانتخابات الأحد المقبل على 400 إلى 445 مقعدا في الجمعية الوطنية من أصل 577.

وقد علق رئيس الوزراء إدوار فيليب على هذه النتائج بقوله «فرنسا عادت من جديد»، مشيدا بالرئيس ماكرون الذي «أحسن تجسيد الثقة والعزيمة والجرأة سواء في فرنسا أو على الساحة الدولية».

وتعتبر هذه النتيجة إنجازا لحركة تمكنت بعد عام فقط على تأسيسها من تفجير الحزبين التقليديين اليساري واليميني اللذين كانا يتقاسمان السلطة في فرنسا منذ ستين عاما.

وبعدما كان اليمين يأمل في بداية الحملة أن يحرم الرئيس من الغالبية ويرغمه على حكومة تعايش، تشير التوقعات إلى حصوله على 70 إلى 130 نائبا. ودعا زعيم اليمين في الانتخابات التشريعية فرنسوا باروان إلى التعبئة لتفادي «تركيز السلطة» بيد «حزب واحد أوحد».

وإلى اليسار، انهار تمثيل الحزب الاشتراكي الذي ينتمي إليه الرئيس السابق فرنسوا هولاند إلى أقل من 40 مقعدا بعدما كان يسيطر على نصف الجمعية الوطنية المنتهية ولايتها، في «تراجع غير مسبوق» على حد قول زعيمه جان كريستوف كامباديليس الذي خرج من السباق على غرار مرشح الحزب الاشتراكي للانتخابات الرئاسية بونوا آمون. كما شكلت الدورة الأولى انتكاسة لحزب «الجبهة الوطنية» اليميني المتطرف الذي يتوقع أن يتراوح تمثيله بين مقعد وعشرة مقاعد فقط في الجمعية الوطنية المقبلة، مقابل مقعدين في الجمعية المنتهية ولايتها، وذلك بعد شهر على وصول زعيمته مارين لوبن إلى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

وأقر نائب رئيسه فلوريان فيليبو بأن هذه النتيجة تشكل «خيبة أمل» للحزب المعادي للهجرة ولأوروبا.

وقد تدخل لوبن للمرة الأولى إلى البرلمان الفرنسي بعدما تصدرت نتائج دائرتها في شمال فرنسا، وهي دعت «الناخبين الوطنيين» إلى «تعبئة قوية».

وفي الطرف الآخر من الساحة السياسية، يتوقع أن يحصل اليسار الراديكالي بزعامة جان لوك ميلانشون على 10 إلى 23 مقعدا.

ولم تنجح هذه الانتخابات في تعبئة الفرنسيين بشكل مكثف، ولأول مرة منذ نحو ستين عاما، تخطت نسبة الامتناع عن التصويت في دورة أولى من انتخابات تشريعية عتبة 50٪، ما يشير برأي الخبراء إلى حالة من الإذعان أمام «موجة» ماكرون.

وفي مطلق الأحوال، فإن النتائج تؤكد على رغبة لدى الفرنسيين في التجديد السياسي، بعدما أخرجوا من سباق الانتخابات الرئاسية ممثلي الأحزاب التقليدية.

وبين المرشحين الذين عينتهم «الجمهورية إلى الأمام» عدد كبير من المواطنين الذين لم يسبق أن انتخبوا من قبل، يأتون من آفاق مختلفة بينهم على سبيل المثال اختصاصي رياضيات وطيار حربي.

غير أن شعبية الرئيس ماكرون تعوض على ما يبدو عن قلة خبرتهم أو كونهم غير معروفين، وبعد خطواته الأولى الناجحة على الساحة الدولية وإبداء المستثمرين ثقتهم بفرنسا، بات البعض يتحدث عن «مد ماكرون» حقيقي.

وهذه الغالبية الواسعة المحتملة في البرلمان تطلق يد إيمانويل ماكرون لتنفيذ برنامجه القائم على إصلاحات اجتماعية ـ ليبرالية، من بينها فرض المعايير الأخلاقية على الحياة السياسية، وتيسير قانون العمل، وخفض العجز في الميزانية العامة التزاما بالمعايير الأوروبية.

نسبة الامتناع عن التصويت تحقق مستوى قياسياً وتبلغ 51,29٪

الانتخابات التشريعية: نتائج الدورة الأولى

2017

النتائج النهائية، بالنسبة المئوية من الأصوات

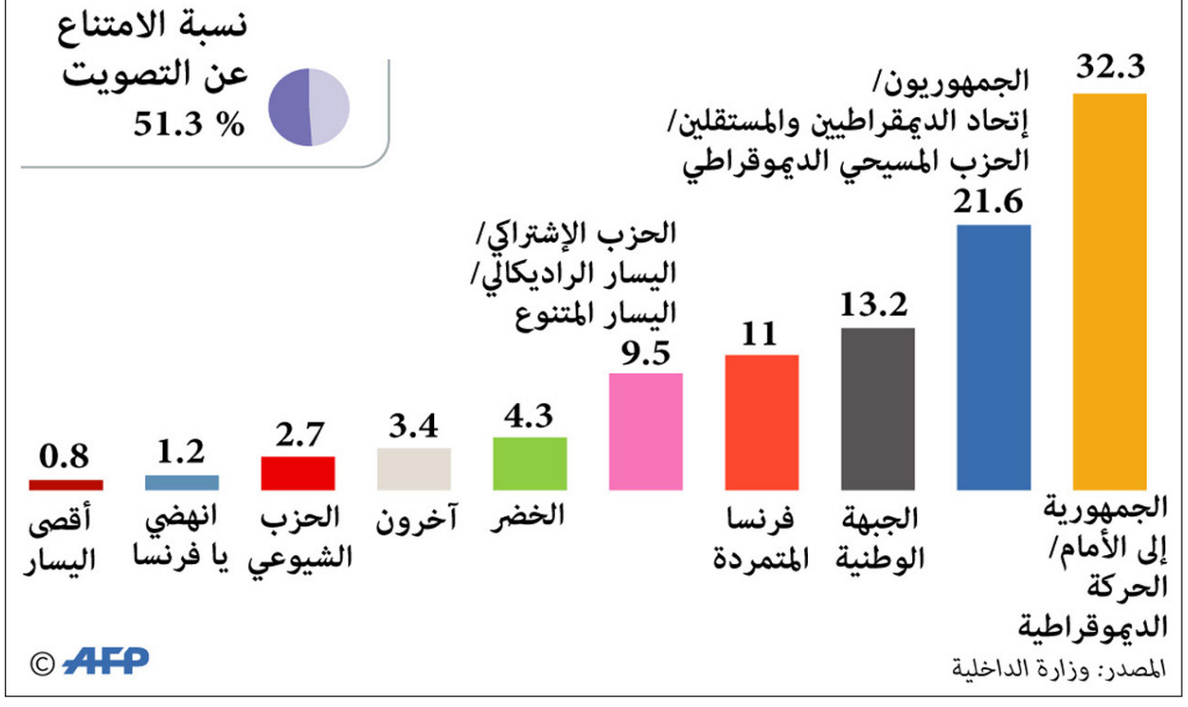

لماذا امتنع نصف الناخبين عن التصويت؟

باريس ـ أ.ف.ب: امتنع نصف الناخبين الفرنسيين عن التصويت في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، وتجاوزت نسبة الامتناع الـ 50٪، متخطية بفارق كبير نسبة المقاطعة في الدورة الأولى من انتخابات 2012 التي بلغت في ذلك الوقت مستوى قياسيا قدره 42,78٪.

ويمكن تبرير هذه المقاطعة بملل الناخبين بعد الانتخابات التمهيدية في كلا اليسار واليمين ودورتي الانتخابات الرئاسية، كل ذلك خلال أقل من سبعة أشهر. ويميل الفرنسيون تلقائيا إلى منح الرئيس المنتخب حديثا غالبية برلمانية منذ بدء اعتماد الولاية الرئاسية من خمس سنوات في 2002 وبدء تزامن الانتخابات الرئاسية مع الانتخابات التشريعية حيث تبلغ ولاية النواب أيضا خمس سنوات.

وفي هذا الصدد، قال مساعد مدير إيبسوس فريديريك دابي «إنها عملية اقتراع فقدت استقلاليتها. يتهيأ للناخبين أن المسألة حسمت بعد الانتخابات الرئاسية فيقولون لأنفسهم: ما نفع أن أذهب وأصوت؟».

وما زاد ربما من الامتناع عن التصويت في الانتخابات التشريعية هذه المرة الفوز الكاسح الذي حققه إيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية إذ فاز بـ66٪ من الأصوات بمواجهة مارين لوبن، ولو أن التصويت لم يكن على الدوام تأييدا له بل رفضا لمرشحة اليمين المتطرف.

ورأى الخبير في معهد «هاريس إينتراكتيف» جان دانيال ليفي أن «الفرنسيين ليسوا معجبين تماما برئيس الجمهورية».

وأضاف «في الوقت نفسه، ليست هناك قوة بديلة تثير حماسة كبيرة، وفي هذه الحالة، لا يشعرون حكما بالرغبة في الإدلاء بأصواتهم، غير أنهم في المقابل لا يريدون وضع عثرات».

بدوره، رأى السكرتير الأول للحزب الاشتراكي جان كريستوف كمباديليس الذي انهار حزبه في الانتخابات إلى حوالي 10٪ من الأصوات، في هذه المقاطعة «مؤشرا إلى ملل ديموقراطي كبير».

من جهته، دعا زعيم اليمين التقليدي فرنسوا باروان الذي نجح في الحفاظ على استقرار يجاور 21٪ من الأصوات كما في الانتخابات الرئاسية، إلى التعبئة لتفادي «تركيز السلطات بيد حزب واحد».